المسلمون والعرب والكيان الصهيوني في فلسطين

إن أعظم كارثة تعرض لها المسلمون والعرب هو احتلال الصهاينة أرض فلسطين منذ النكبة سنة ١٩٤٨م؛ حيث تآمر الغرب بزعامة بريطانية بعد إنهاء عهد الانتداب البريطاني في فلسطين على تسليمها إلى الصهاينة تنفيذاً لوعد مشؤوم من بلفور وزير خارجية بريطانية باسم حكومة صاحب الجلالة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧م وهذا نصه:

من اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية إلى البارون روتشيلد:

«يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك، أنها تنظر بعين الارتياح إلى المشروع الذي يراد به أن ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي، وتبذل مساعيها لإدراك هذا الغرض، مع البيان الجلي بألا تقوم بشيء يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن».

فاعتبر اليهود هذا الوعد صكاً يخوّلهم امتلاك فلسطين، فعملوا على هذا الأساس، وقويت الحركة الصهيونية، ودخلت قضية فلسطين في دور خطير[1].

وأعلنت بريطانية أنها ستنسحب من فلسطين، وستنهي الانتداب، وهي تمنع أي جيش عربي بالقوة إذا حاول دخول فلسطين قبل انسحابها التام، بينما كانت تقدم كل مساعدة لليهود على احتلال مراكز استراتيجية، وعلى وضع أيديهم على مخلّفات الجيوش البريطانية ومطاراتها وأسلحتها الثقيلة. وفي ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٨م تم جلاء البريطانيين عن فلسطين، وتقدَّمت جيوش الدول العربية لتحرير فلسطين.

---

(١) معالم التاريخ الحديث، الأستاذ أنور الرفاعي: ص٢٦٩.

وضغطت أمريكة على مجلس الأمن الذي أجبر العرب على قبول هدنة لأربعة أسابيع على ألا يفيد منها العرب ولا اليهود من حيث التسلح. لكن اليهود بمساعدة أمريكة جلبوا الآلات الحربية الثقيلة والطائرات وخبراء القتال من كل البلاد[١].

وتَتَابع تأييد دول الغرب وروسية لأنشطة اليهود، ومساعيهم الخبيثة، مع استغلال مجلس الأمن لمصلحتهم، فقامت ثورات عربية كبرى في فلسطين ضد الاحتلال منها ثورة ١٩٣٧م، لمقاومة الأطماع الصهيونية والدولة الإنكليزية التي تناصرهم وتساعدهم.

ونشبت حروب سبعٌ أو ثمانٍ بين العرب والصهاينة في أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨م، حقق اليهود تفوقاً في بعضها بتأييد أمريكة وبقية الدول الغربية، واستمر اليهود على الدوام بارتكاب جرائمهم الوحشية ضد عرب فلسطين، في مختلف الأجزاء، منها مذابح دير ياسين والخليل ومجزرة صبرا وشاتيلا يوم الخميس الدامي ١٦/ ٩/ ١٩٨٢م وغيرها، حيث ارتكبت القوات الصهيونية وعملاؤها وأعوانها أبشع مجزرة في القرن العشرين، فهي وغيرها مجازر إبادة جماعية امتلأت فيها الشوارع بجثث النساء والأطفال والشيوخ، واقتحمت قوة عسكرية صهيونية مستشفى عكا التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والقريب من مخيم شاتيلا، وقتلوا المرضى والأطباء والممرضين، ثم انتقلوا إلى مستشفى غزة الواقع في منطقة صبرا، فقتلوا النساء والأطفال والشيوخ والشبان في عملية إبادة جماعية شاملة، وسط صمت دولي وعربي مريب.

وعبَّر الكيان الصهيوني عن عنصريته الشديدة وإرهابه الشديد في مختلف أنحاء فلسطين، وفي كل شهر وعام، ولا سيما في فترة الأعياد الإسلامية.

والإرهاب كما ورد في التشريع السوري: هو «الإقدام على ارتكاب فعل

(١) المرجع السابق: ص٢٧٣.

محظور معين بقصد واضح هو خلق حالة من الخوف أو الرهبة في ذهن الجمهور». أو هو كما جاء في مكتب ألمانية لحماية الدستور سنة ١٩٨٥م «كفاح موجّه نحو أهداف سياسية يقصد تحقيقها بواسطة الهجوم على أرواح وممتلكات أشخاص آخرين، وخصوصاً بواسطة جرائم قاسية»(١).

والإرهاب نوعان: فردي وسياسي. والثاني يشمل إرهاب الدولة مثلما يفعل الكيان الصهيوني في فلسطين على الدوام، وأمريكة وحلفاؤها الغربيون في كل مكان - في أمريكة اللاتينية والعراق وأفغانستان وغيرها.

وإني أنصح باقتناء ودراسة كتاب «اليهود- الموسوعة المصورة» للدكتور طارق السويدان، لنعلم حقائق الصهيونية وتمردها على العالم، وأساليب محاربة اليهود المختلفة.

فمن أمثلة الإرهاب الإسرائيلي ما يأتي(٢):

١- الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت في عام ١٩٦٨م.

٢- الغارة الإسرائيلية على مطار غتيبي في عام ١٩٧٦م.

٣- الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١م.

٤- جرائم الغز الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢م.

٥- الغارة الإسرائيلية على دولة تونس في عام ١٩٨٥م.

٦- الحرب الوحشية على قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨م وأوائل عام ٢٠٠٩م لمدة ثلاثة أسابيع.

وكل ذلك تم بتواطؤ أمريكة مع الصهاينة. ومما ينبغي أن نعلمه أن الإسلام السياسي إن تراجع في بعض الدول العربية بسب ولائها لأمريكة، فهو لم يسقط خلافاً لما قيل من بعض المنهزمين في قناة الجزيرة (الاتجاه المعاكس) مساء يوم الثلاثاء في ٣٠/٦/٢٠٠٩م.

---

(١) الإرهاب الدولي، أ-د: محمد عزيز شكري: ص٥٣، ١٠٦.

(٢) المرجع السابق: ص١١٢-١٣٢.

ولم تنته جرائم الصهاينة الخطيرة على جميع أنحاء فلسطين، بأشكال مختلفة، منها قتل كثير من قادة المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وغيرهما. ومنها جرائم المستوطنين اليهود على عرب فلسطين بإحراق المزارع، وطرد السكان من منازلهم، وإنذارهم بإخلاء بيوتهم في القدس لبناء مساكن لليهود فيها، وبناء المستوطنات في جميع أنحاء فلسطين والجولان منها ٢٦٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية، واعتقال أكثر من أحد عشر ألف أسير، منهم أكثر من ألف أسيرة فلسطينية مع التهديد بالاغتصاب، ومن أغرب ما فعلوه أن اليهود قاموا بتعرية النساء الفلسطينيات اللواتي طالبن بإطلاق سراح الأسيرات. والآن ينذرون سكان ١٢٠٠ منزل في القدس بإخلائها لاستيطان اليهود فيها.

وتستمر الاعتقالات وجرائم القتل لقادة المقاومة الفلسطينية دون توقف، ويعد بناء جدار الفصل العنصري من أسوأ ما حدث في التاريخ القديم والحديث ضد حقوق الإنسان، علماً بأن الأمم المتحدة دانت هذا العمل دون جدوى.

وتزداد حكومة (نتانياهو) العنصرية اليمينية المتطرفة غلواً وتكبراً وعنصرية، حين تطلب من مختلف الدول الإسلامية والعربية من طنجة إلى جاكارتا الاعتراف بيهودية الدولة العبرية.

وتعدّ أعمال إسرائيل العدوانية أهم الأسباب في نشوء الإرهاب المضاد، مثل جرائم الحرب والعدوان، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتمييز والفصل العنصري، والتعذيب، وأخذ رهائن مدنيين، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.. إلخ.

والخلاصة: إن جرائم الاحتلال الصهيوني في فلسطين المستمرة على الدوام هي سلسة من النكبات والمصائب، والجراح والمآسي، والحروب والمصادمات وقتل الأسرى والاعتداء عليهم وإهانتهم وضربهم، وزرع الأضغان والأحقاد والفتن، وبذر بذور الفرقة والانقسام والتجزئة، وغير ذلك مما يتفنن به أعداء التاريخ والإنسانية من الصهاينة.

وسوف يستمر الصراع والمقاومة بأشكالها المختلفة حتى تتحرر فلسطين كلها، وأما التسويات المعروضة حالياً بين العرب والصهاينة ومحاولة التطبيع مع الكيان الصهيوني فهي مجرد تسويات مؤقتة لا تحقق للأمة الإسلامية والعربية طموحاتها، فإن هذا الكيان العنصري البغيض يعد شوكة في حلوق العرب والمسلمين جميعاً ومصدر إزعاج واضطراب وقلق.

ولن يتنازل العرب والمسلمون عن ذرة من ذرات التراب الفلسطيني، مهما طال الزمان، فنحن أصحاب الحق الشرعي، ونحن حماته، ونحن الذين نخلّد لكل الأجيال القادمة ضرورة حفظ الأمانة ورعاية العهد، ولن ننسى واجبنا في تحرير فلسطين، كما لا ننسى تلك الدماء العزيزة التي أريقت، والإهانات التي وجهت، وتدنيس المقدسات من مساجد وغيرها التي مورست، وسرقة الثروات والمكتبات مهما كانت قليلة، والأوقاف التي نهبت، وحرمة الأعراض التي انتهكت، ولا بد من التسلح بروح التضحية الغالية، والإيمان الصلب، والفداء، والعزيمة والإرادة القوية لمواجهة آلات القتل والدمار والإرهاب الصهيوني المدعوم من أمريكة وأوربة وروسية.

إن استرداد الحق يتطلب إيماناً صامداً وتخطيطاً، ووعياً، وعملاً جاداً، ووحدة، وشعوراً بالعزة والكرامة والثأر، لا مذلة وهواناً واستسلاماً وتبعية للهيمنة الأمريكية وغيرها، والله يقول: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٣٠/ ٤٧].

ولا بد من إحياء فريضة الجهاد وإعداد القوة العسكرية المناسبة للعصر.

إن موقف الوزارة الحالية الصهيونية (نتانياهو) ووزير خارجيتها ليبرمان من مواصلة الاستيطان، وهدم بيوت العرب في القدس، ورفض السلام ومتابعة الاعتقالات وقتل القادة في الضفة وقطاع غزة يتطلب وحدة موقف الفصائل الفلسطينية في اتجاه المصلحة الجوهرية وإنشاء الدولة الفلسطينية في مواجهة النظام العنصري الصهيوني، من غير تلكؤ أو تبعية لمطالب أمريكة أو التنازل عن الحقوق لمصلحة الكيان الصهيوني الطامع في ابتلاع فلسطين كلها.

وجرائم الصهاينة في جنوب لبنان وفي قطاع غزة بتدمير المباني وتقتيل الأنفس البريئة وإلقاء عشرات الأطنان من القنابل المختلفة المشروعة وغير المشروعة، كل ذلك يدل على همجية وعدوان وأحقاد اليهود، وذلك خروج عن أبسط حقوق الإنسان، كما أن استعمارهم الاستيطاني في جميع أنحاء فلسطين يدل على أنهم يريدون التسلط والبقاء في الأراضي الفلسطينية، كما أن تصريحهم بعدم ترك «الجولان السوري» مَثَل آخر على أنهم لا يريدون سلاماً ولا استقراراً مع أنفسهم ولا مع جيرانهم.

والتسوية بينهم وبين مقاومة حماس وحزب الله خارجة عن الأصول القانونية، لأن صواريخ حماس البلاستيكية ذات أثر محدود جداً لا يقارن بالأعمال الحربية النارية الشنيعة براً وبحراً وجواً التي يمارسها «نظام إسرائيل» العدواني. وأما فصائل المقاومة فهي تدافع عن حق تاريخي مشروع ومقرر على مدى التاريخ الطويل.

الأزمة العالمية الاقتصادية

أسبابها وطرق علاجها

تمهيد

انبهر بعض الناس المثقفين بنظامين عالميين وهما: النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي، أما النظام الشيوعي فقد انهار في عام ١٩٨٩ م بعد تجربة دامت سبعين سنة، لأنه نظام يعارض الفطرة الإنسانية، ولم يحقق أغراضه وغاياته المنشودة القائمة على مجرد الأحلام والأوهام، ومحاولة نشر الرفاهية لجميع الناس بالعدل والمساواة، فأوجد طبقية جديدة من رجال النفوذ والحكم، وبقي غيرهم يعانون ألوان الفقر والحرمان وسوء الأحوال وهو معارض للنظام الإلهي، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٤٣/ ٣٢].

وأما النظام الرأسمالي الذي ساد في أوساط العالم ولا سيما بلاد الغرب منذ ثلاثة قرون، فتعرَّض لأزمات اقتصادية شديدة أدت إلى حروب عالمية، وإلى وجود تفاوت صارخ بين كبار الرأسماليين وبقية الناس، وإلى وجود طبقية حادة يتحكم بعضهم - وهم زهاء ٧٢ مليون شخص في أمريكة وغيرها- بالثروات والاحتكارات والشركات الكبرى، وغيرهم إما في حالة متوسطة وإما أنهم يعيشون عيشة الكفاف أو الحرمان والجوع، ولا سيما في القارة الإفريقية والآسيوية، ومن أزمات هذا النظام ما سمي بالكساد العظيم ما بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣م، على الرغم من أن الثروات الطبيعية لم تنقص، لكن الاستفادة منها لم يكن ممكناً لعدم توافر بنية مالية محركة للاقتصاد، وجاءت اليوم في عام ٢٠٠٨

- ٢٠٠٩م وما بعدها أسوأ أزمة مرَّ بها الاقتصاد العالمي سميت بالإعصار المالي أو الكساد الخطير أو الانكماش الاقتصادي مع اختلاف الأسباب بين الأزمات، وقد نجم عن هذه الأزمة الحالية مخاطر كثيرة.

أسباب الأزمة الاقتصادية

-**إفلاس الشركات والأفراد** والتي بلغت في أمريكة في الفترة ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨م (٩٧٠) ألف شخص وشركة، وارتفعت القروض ذات المخاطر العالية في أمريكة إلى (١٣) ترليون دولار، واقترضت بعض البنوك (٣٦) مرة على رأسمالها، وبلغت ديون الأفراد (٦،٦) ترليون دولار، وديون الشركات (١٨) ترليون دولار، وكانت الهوة الحقيقية بين حجم الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي أكثر من (١٠٠) ترليون دولار، فبلغ الاقتصاد الحقيقي (٤٨) ترليون دولار، بينما ارتفع الاقتصاد الورقي إلى (١٤٤) ترليون دولار.

وازداد التضخم النقدي بأشكاله وأنواعه المختلفة، وارتفعت نسبة البطالة في كل دولة بنسبة تتراوح ما بين ٥ - ١٥٪ فأكثر، وتزايدت أزمة الكساد الاقتصادي، وانهارت أسعار العقارات، وترك كثير من ساكني العقارات منازلهم للبنوك، وعاشوا في أمريكة ومنها لوس أنجلوس في الخيام، وبلغت نسبة إفلاس بعض البنوك في الخليج وغيره أكثر من (٥٠) مليار دولار. وإعلان بعض كبرى شركات صناعة السيارات في أمريكة إفلاسها.

وكان من مظاهر هذه الأزمة أمثلة أخرى منها الهرولة إلى سحب الإيداعات من البنوك، وتجميد المؤسسات المالية منح القروض للشركات والأفراد خشية صعوبة استردادها، ونقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، مما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي، وتوقف المقترضين عن سداد ديونهم.

وكذلك انخفض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، مما أحدث ارتباكاً وخللاً في مؤشرات الهبوط والصعود، وانخفاض مستوى الطاقة المستغلة

في الشركات، وانخفاض المبيعات، ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات، وازدياد معدل البطالة بسبب الإفلاس، وازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات، وانخفاض معدّلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار.

ويمكن تلخيص الآثار المدمرة لأزمة الاقتصاد العالمي فيما يأتي:

أولاً - الذعر والخوف والقلق ولا سيما في الأوساط المالية من مؤسسات مالية، وأصحاب الوساطة المالية، وأصحاب الودائع في البنوك وغيرها.

ثانياً - إفلاس بعض البنوك والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة، وزيادة مسحوبات المودعين، ومسارعة الحكومات إلى ضخ وإقراض الأموال لهذه البنوك من البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي.

ثالثاً - إفلاس بعض الشركات الكبرى التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض أنشطتها الإنتاجية.

رابعاً - ارتفاع نسبة البطالة، وفقد الوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، ففي كل شهر تزداد نسبة البطالة في العالم، حتى بلغت خمسين مليوناً خلال سنة.

خامساً - فرض بعض الدول المزيد من الضرائب لتعويض العجز وميزانياتها.

سادساً - فقدان المقترضين لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض، حتى أصبحوا في عداد المشرَّدين واللاجئين.

من الأمثلة الجزئية للأزمة الاقتصادية العالمية أن الأمم المتحدة أعلنت في ١٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩م عن وجود مليار جائع في العالم، وتحذِّر من العواقب الوخيمة. وأعلن برنامج الغذاء العالمي أكثر من مئة مليون شخص ماتوا من أزمة الجوع في عام ٢٠٠٨م، وصارت معدلات البطالة أكثر من خمسين مليوناً، بل إن ١,٢ مليون وظيفة في دول اليورو فقدت في الربع الأول من سنة ٢٠٠٩م، وأعلن وزير الاقتصاد الألماني أنه يتوقع إفلاس المزيد من الشركات العالمية، وأعلنت

فعلاً شركة (جنرال موتورز) للسيارات الأمريكية إفلاسها، وكذلك شركة (أوبل) للسيارات ستعلن إفلاسها، وأعلنت وزيرة الصحة والتنمية الروسية تاتيانا كوليكوفا أن قرابة ٦ ملايين روسي أصبحوا عاطلين عن العمل، وقالت شركة (روز نفط) أكبر شركة بترولية في روسية إن أرباحها انخفضت بنسبة ٦٤٪ في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨م، وأكد نائب رئيس الوزراء الروسي وزير المال ألكسي كودرين أن بلاده تعاني من أزمة اقتصادية حادة، ونسبة الأزمة ٧,٩٪.

وسجَّلت الأسهم الأمريكية تراجعات قوية بلغت ٤٪ في مؤشر (داوجونز)، وقال خبراء البورصة: إن هذا التراجع جعل (وول ستريت) في نيويورك تمر في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٩م في يوم أسود.

وأعلن البنك المركزي الأوربي في آذار (مارس) ٢٠٠٩ عن إجراء خامس تخفيض في معدل الفائدة الأساسية منذ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ٢٠٠٨م بنسبة ٥٠٪، ومثل ذلك البنك المركزي البريطاني وغيره من البنوك.

وأعلن صندوق النقد الدولي في حزيران ٢٠٠٩م، أن العالم لم يتجاوز الأزمة العالمية، وسوف تستمر إلى عام ٢٠١١م.

وقد يكون التآمر سبباً في إحداث أزمة أو هزة اقتصادية مثلما فعل (جورج سوروس) في اقتصاد ماليزية في تسعينيات القرن الماضي حيث ربح في يوم واحد أكثر من مليار ونصف المليار جنيه إسترليني في سوق البورصة الماليزية. وقد يرتكب بعض المجرمين سرقة بالإنترنت كما حدث في فرنسة بسرقة أربعة ملايين يورو من حساب بعض المودعين في البنوك، وكذلك فعل مجرم آخر في أمريكة حيث سرق من حسابات البنوك بالإنترنت ١٣٥ مليار دولار، أعلن عنه في قناة الجزيرة مساء ٢٠٠٩/٦/٢٩م، وحكم عليه بالسجن ١٥٠ سنة.

من المسؤول عن هذه الأزمة؟

كان المسؤول عن هذه الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ اقتصاداتها حوالي ثلث الاقتصاد العالمي، علماً بأن الحكومة الأمريكية لم

تلتفت لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية، حيث كان الاقتصاد الأمريكي يعاني من عجز تجاري فادح منذ سنة ٢٠٠١ م، بل تساهلت الحكومة الأمريكية في اتخاذ الاحتياطات وخففت رقابتها على البنوك، واستبد الكبرياء بأمريكة وبأطماعها السياسية والاقتصادية النفطية، فقامت بحروب خطيرة في بلاد أخرى مثل أفغانستان والعراق وغيرهما.

وكان من أهم أسباب الأزمة المالية العامة الحالية ما يأتي:

١-انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة، والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وغير ذلك.

٢- طغيان المادة ومحاولة الطغاة السيطرة على السياسة، واتخاذ القرارات السيادية في العالم.

٣- اعتماد النظام الرأسمالي على نظام الفائدة الربوية أخذاً وعطاء، علماً بأن هذا النظام يؤدي إلى التضخم النقدي وإلى ارتفاع الأسعار، وإلحاق الضرر بالمستهلكين حتى إن بعض الاقتصاديين الرأسماليين مثل آدم سميث زعيم الاقتصاد الحر وكينز، وهتلر وزعماء الماركسية وغيرهم يرون أن التنمية الحقيقية لعوامل الإنتاج لا تتحقق إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً، أي انعدام الفائدة، وأن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة، وهو النظام الإسلامي، لأنه يحقق الاستقرار والأمن. وقالوا أيضاً: إن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في أيدي فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة، كما قال الله تعالى في توزيع أموال الفيء: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٥٩/٧] وقد لجأت البنوك العالمية في أمريكة وأوربة واليابان وغيرها إلى جعل الفائدة إما صفراً وإما ٥٪ أو ١٪. والحاصل أن القروض الربوية سبب الأزمة، والاستثمار في المصارف الإسلامية هو الطريق المتعين للإنقاذ.

٤-انتشار بيع الدين المؤجل بدين آخر أقل وهو ما حرمه الإسلام.

٥-اعتماد النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون، أي تأجيلها بسعر فائدة مرتفع أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض

جديد بسعر فائدة مرتفع، كما كان المرابون يفعلون في الجاهلية العربية قائلين: «إما أن تقضي - أي الدين - وإما أن تربي - أي تؤجل وفاء الدين بفائدة أكثر». وهو خَلق الائتمان أو خَلق النقود، وهو أمر وهمي.

٦-بيوع الأشياء مقترنة بجهالة أو غرر فاحش، أو بيع الأشياء قبل قبضها، وهذا ما حرمه الإسلام حفاظاً على المصالح العامة، ومنع الأضرار الفاحشة، وإثارة المنازعات الحادة بين المتعاملين.

٧-الاعتماد على نظام المشتقات المالية من البيع الأصلي والبيوع المستقبلية في البورصات، والتي تعتمد على معاملات وهمية تقوم على أساس الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي بذاتها المقامرات والمراهنات التي تعتمد على الحظ والقدر المزعوم، ومعظمها يقوم على ائتمانات (قروض) من البنوك في شكل قروض.

٨-سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم على إغراء الراغبين في الحصول على القروض والتدليس عليهم والتغرير بهم، وطلب عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك في النهاية هو المقترض المدين.

٩-الإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمِّل صاحبها تكاليف عالية، وحينما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية - وهو الغالب - يزاد سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه، وهذا هو الواقع فعلاً.

١٠-سياسة الحوافز التي كان يأخذها الموظفون التنفيذيون حيث وصلت إلى ٥٠ - ١٠٠ مليون في السنة للشخص، مما أدى إلى تضخيم الأرباح الوهمية لتحقيق الحوافز.

١١-التفكك في أسس النظام الرأسمالي مما أدى إلى الإرباك وانهيار المسؤوليات.

الحلول الإسلامية لإنقاذ الاقتصاد العالمي:

لقد أعلن بعض كبار الاقتصاديين بأنه آن الأوان للتصريح بأن النظام الاقتصادي الإسلامي يصلح أداة للإنقاذ، وصرح بابا الفاتيكان بنديكيت السادس عشر في شهر نيسان (أبريل) الماضي سنة ٢٠٠٩ م بأنه يمكن الاعتماد في حل الأزمة الاقتصادية العالمية على أصول الاقتصاد الإسلامي. ونشر مقال من «وول ستريت» عنوانه: هل آن الأوان لتطبيق الشريعة الإسلامية؟

وقواعد الاقتصاد الإسلامي كثيرة منها:

١-الالتزام بمجموعة الأخلاق والمثل والقيم الإسلامية كالرحمة والعدل والمساواة والأمانة، والصدق والشفافية، والثقة، والترفع عن الظلم والجشع والطمع، والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن وغيرها، فهذه عوامل تحقق الأمن والاستقرار والأمان. النظام الاشتراكي يميل للعمل، والنظام الرأسمالي يميل لمناصرة رأس المال. والإسلام يميل للضعيف. وهو دين الوسطية لا تقتير فيه ولا إسراف. والنبي ﷺ كان يعظم مسألة الدَّين وينفِّر منه في مدة العشر سنوات الأولى، وفي العشر الثانية إعطاء المدين من سهم نظام الزكاة.

ولا بد أيضاً من إشاعة القيم الإيمانية أو العقدية القائمة على التوكل على الله بحق، وحسن الظن بالله وبالآخرين مع الأخذ بالضمانات الكافية من رهن وكفالة وحوالة في مجال التعامل بين المنتج والمستهلك، والبائع والمشتري.

٢- اعتماد القاعدة الإنتاجية الاستثمارية بدلاً من مجرد التعامل بالقروض والنقود المحضة في التمويل. وهذا أساس عمل ونشاط المصارف الإسلامية.

٣- الأخذ بنظام العقود الإسلامية ومراعاة ضوابطها وشروطها، مثل البيع لأجل بشروط، وبيع التقسيط، والمشاركة في الربح والخسارة، والتداول الفعلي للأموال والموجودات، والتقيد بضوابط الحلال المختلفة، والتمويل بالمضاربة، والمرابحة، والإجارة العادية المنتهية بالتمليك، والاستصناع، والسلم العادي والموازي، والمزارعة، والمساقاة مما يزيد عن (٢٧) عقداً شرعياً.

٤- اجتناب عقود الاستثمار القائمة على التمويل بالفائدة أو الربا دون تفرقة بينهما في النظام الإسلامي، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧٥]، ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧٨]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧٩].

واعتماد قاعدة عقوبة المليء المماطل بضوابطها الشرعية، وصرف المخالفات في وجوه الخيرات، فلا مجال لفوائد التأخير في السداد، ولا لإعادة جدولة الديون التي تتسبب في زيادة عجز المدين عن السداد.

٥- تحريم نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية، يسودها الغرر لا الاحتمالات والجهالة، فكلها مقامرات منهي عنها شرعاً، فهذه المشتقات لا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية كما حدث في أسواق شرق آسية، والكويت منذ سنوات، والسعودية في عام ٢٠٠٦م.

٦- الإقلاع عن كل أشكال وصيغ بيع الدين بالدين، مثل حسم (خصم) الأوراق التجارية وخصم الكمبيالة وخصم الشيكات المؤجلة السداد، ونظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، فلقد نهت الشريعة وبالإجماع عن بيع الكالئ بالكالئ (أي بيع الدين بالدين).

٧- الأخذ بنظام التيسير على المقترض المعسر الذي يعجز حالياً عن سداد الدين لأسباب قهرية، لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾ [البقرة: ٢/ ٢٨٠]. علماً بأن من أسباب الأزمة المالية توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى، أو تنفيذ الرهن على المدين، وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية خانقة.

طريق الخروج من الأزمة

١- اعتماد أدوات التمويل الإسلامية القائمة على دراسة الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون الاكتفاء بملاءة المدين المالية وقدرته على السداد.

٢- أن تكون التمويلات سلعية ومشاركات استثمارية بأنواعها، ومنها المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، للمشاركة في المخاطر والمشاركة في تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات الحكيمة، كما تفعل البنوك الإسلامية.

٣- الابتعاد عن نظام المستقبليات والمشتقات التي محلها التعامل في المخاطر، ومنها بيع ما لا تملك، وربح ما لم يضمن (بيع ما لم يقبض) والتمويل الربوي.

٤- ترك ما يسمى بالبيع القصير والشراء الطويل، وتأجيل البدلين (دفع الثمن، وقبض السلعة في أجل مستقبل) وبيع الدين بالدين.

٥- بيع الديون عن طريق بيع السندات بفائدة، وتضخم حجم سوق الديون والأسواق المالية، فقد أصبح حجم التجارة في الديون (السندات) يفوق حجم الإنتاج من السلع والخدمات.

٦- تداول الديون في أسواق منظمة لتبادل الديون، وهو ما يسمى بالأموال الساخنة، وهي الأموال الهائمة في هذه الأسواق بحثاً عن الربح السريع.

٧- التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فلا تستخدم أموال ذات أجل قصير كحسابات التوفير الجارية في استثمارات طويلة الأجل.

٨- قياس المخاطر المرتبطة بمجالات وأدوات الاستثمار بصورة دقيقة وفعالة، فعقود المرابحة أقل مخاطرة من غيرها.

٩- تطهير نظام البورصة (سوق الأوراق المالية والبضائع) من صنَّاع السوق أو الوسطاء الذين يلجؤون إلى الأكاذيب وأساليب التغرير والغرر، مما يوقع صغار المستثمرين فريسة سهلة بالبيع جملةً (سياسة القطيع) ثم انهيار السوق.

١٠- العناية بالتخطيط الاستراتيجي في مجال الاستثمار، وإيجاد البناء التنظيمي

الجيد المشتمل على الوحدات المتخصصة، وتنفيذ السياسات التشغيلية، ورقابة البنوك المختلفة رقابة حازمة، وإحلال القاعدة الإنتاجية للاستثمار محل القاعدة الإقراضية، وإصلاح وتطوير المنظمات الدولية التي تدير النظام المالي والاقتصادي العالمي وعلاجها، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وإلغاء سعر الفائدة، والاعتماد على معدل الربحية والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

والخلاصة: لا بد من إصلاح النظام الرأسمالي الحالي، والتخلص من نظام الفائدة مقابل زيادة الأجل، وبيع الديون، ونظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ[1].

وقد أعلن صندوق النقد الدولي يوم السبت الأخير من شهر نيسان (أبريل) سنة **٢٠٠٩**م التوصل إلى اتفاق على محفزات للنهوض بالاقتصاد العالمي، وسط تفاؤل بمعافاته منتصف العام المقبل **٢٠١٠**م، ومواجهة العجز الكبير بميزانيات عدد كبير من دول العالم بسبب برامج التحفيز الضخمة.

وبكلمة موجزة: إن الأزمة المالية العالمية مؤشر واضح على انهيار النظام الرأسمالي وعلى أن الإسلام دين خالد صالح للتطبيق في كل زمان ومكان.

(١) مراجع للاستزادة في الموضوع: مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ٣٣٦، بحث أ. د. عبد الحميد البعلي، والعدد ٣٣١، بحث الدكتور حسن شحاتة، والعدد ٣٣٧، بحث الأستاذ عبد اللطيف الجناحي.

الخاتمة

لعلي - أخي القارئ الكريم - بما ذكرته من بحوث مقارنة أو موازنة بين الإسلام والأنظمة الأخرى، استطعت أن أتوصل إلى إثبات ما ذكرته على صفحة الغلاف من سقوط الماركسية، وانهيار الرأسمالية، وبقاء الإسلام الحنيف، لأنه محفوظ بحفظ الله تعالى، وخالد خلود الدهر إلى يوم القيامة. وأما الماركسية أو الاشتراكية فهي صورة كربونية طبق الأصل للنظام الرأسمالي الغربي، من الناحية الاقتصادية، ولم يتغير شيء إلا العنوان، ولم يتقدم النظام الاشتراكي قيد أنملة على النظام الإنتاجي السائد في البلاد الرأسمالية، مع كل العنف والقهر الذي مارسوه في الأنظمة الاشتراكية[1]، فمصيرهما واحد وهو الانهيار وأن الطريق المتعين هو الأخذ بقيم الإسلام الاقتصادية والاجتماعية.

وليعلم الجميع أن الإسلام ومصدره القرآن ووعاؤه اللغة العربية والثقافة الإسلامية أعز وأمنع وأصلب من محاولات الغرب والصهاينة العصف بهما، أو إزالة وجودهما من العالم..

ومآثرنا واضحة في حضارتنا الخالدة القائمة على الجمع بين المادة والروح، والتي قدّم فيها العلماء المسلمون العطاء الكثير للحضارة الغربية والوجود الغربي والشرقي، سواء في علم الطب والفلك والهندسة والرياضيات والكيمياء والزخرفة وفن العمارة وتخطيط المدن، والحكمة والفلسفة الإسلامية، والتي كتبت باللغة العربية السامية حضارات الأمم العربية وغير العربية بمخطوطاتهم وكتبهم التي جاوزت مئات الألوف.

والعولمة واحدة من أهم التحديات التي تواجهها اللغة العربية، وكذلك

---

(١) سقوط الماركسية، وحيد الدين خان: ص١٦٧.

الديمقراطية، والحداثة، وما بعد الحداثة، والعلمانية وغيرها مما ذكرت فهي أنظمة باهتة وخافتة، ولن تعكر صفو الإسلام وعقلية المسلمين.

ونحن لا ننكر أن العالم الإسلامي والعربي ليس على المستوى الغربي، لأسباب داخلية موروثة، وخارجية استعمارية عدائية، وأنه لا بد من صحوة تحطم كل هذه الهياكل المعوقة، ومن ظهور مارد يحطم كل القيود والحدود والحواجز المصطنعة، وأنه لا بد من إزالة العراقيل في داخل دولنا وخارجها أمام الإسلام السياسي الذي يتآمر عليه الغرب والشرق والصهيونية، فكل ذلك شيء مؤقت، والعاقبة للمتقين والله يحب المحسنين.

مستخلص

يبين هذا الكتاب مواقف الغربيين من الإسلام والعالم الإسلامي، والوسائل التي يتبعونها في سبيل الغارة عليهم. ويلقي الضوء على السبل لمواجهة العداوة السافرة والخفية.

قدّم المؤلف عنوانات كثيرة من أجل بحثه هذا؛ فتحدث عن استراتيجيات الغربيين لاحتواء الإسلام الذي يكرهونه، فيحاربونه بشتى الوسائل من خلال مستشرقيهم وطعنهم عليه، وبث التفرقة العنصرية بين المسلمين، وهيمنة العولمة.

ثم خلص المؤلف إلى الحديث عن الجهاد والمقاومة والإرهاب، وتوقف عند وسطية الإسلام وحضارته، وبيّن موقف الإسلام من الحداثة، ومن العلمانية والديمقراطية، ومن الحوار الحضاري والرأسمالية. كما تحدث عن الاشتراكية الماركسية، وموقف الإسلام منها، ليخلص إلى الكلام على مستقبل الإسلام ووحدة الأمة.

وخصص حيزاً مهماً للخطاب الديني ووضع أسسه المحددة التي فصّل فيها، وأشار إلى دور مؤسسات التربية والثقافة والإعلام والوعظ في هذا الخطاب الذي يجب أن يتجدد تبعاً للزمان والمتغيرات.

وتوقف عند العلاقة بين العرب والمسلمين وبين الكيان الصهيوني، ثم ختم بالأزمة الاقتصادية فذكر أسبابها وقدّم الحلول الإسلامية لإنقاذ العالم منها.

الكتاب يجمع أشياء كثيرة متفرعة مهمة تحت موضوعه العام.